سبعون عاماً من العلاقات المصرية-الصينية:
من الريادة التاريخية إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة وآفاق المستقبل

بقلم: السفير/ عاصم حنفي
سفير جمهورية مصر العربية لدى جمهورية الصين الشعبية (٢٠٢٢–٢٠٢٥)

يمثل الاحتفال بمرور سبعين عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية مناسبة تاريخية مهمة لتقييم مسيرة طويلة من التعاون والشراكة بين بلدين عريقين، تجمعهما حضارتان من أقدم الحضارات الإنسانية، ورؤية مشتركة قائمة على احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والسعي لتحقيق التنمية المشتركة والاستقرار الدولي. وقد نجحت العلاقات المصرية–الصينية خلال سبعة عقود في التحول من علاقات سياسية تقليدية إلى شراكة استراتيجية شاملة تمتد إلى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، لتصبح نموذجاً بارزاً للتعاون بين دول الجنوب العالمي.

وبالنسبة لي، فقد أتيحت لي الفرصة لمعايشة مرحلة مهمة من تطور هذه العلاقات خلال فترة عملي سفيراً لجمهورية مصر العربية لدى جمهورية الصين الشعبية خلال الأعوام ٢٠٢٢–٢٠٢٥، وهي فترة شهدت زخماً غير مسبوق في التعاون الثنائي، في ظل اهتمام كبير من القيادتين السياسية في البلدين بتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة، والتعامل مع التحديات الدولية المتسارعة بروح من التعاون والتنسيق الوثيق.

ولعل ما لفت انتباهي خلال تلك الفترة هو أن العلاقات المصرية–الصينية لم تعد مجرد علاقات رسمية بين دولتين، بل أصبحت علاقات متجذرة بين شعبين، تستند إلى إرث حضاري مشترك، ورؤية مشتركة لبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. وكما يقول مثل صيني قديم: "الصديق القديم كنز ثمين"، وهي عبارة كثيراً ما كان يرددها المسؤولون الصينيون عند الحديث عن مصر، في إشارة إلى عمق العلاقات التاريخية بين البلدين.

لا يمكن فهم عمق العلاقات المصرية–الصينية دون التوقف أمام البعد الحضاري الذي يميز هذه العلاقة الفريدة. فمصر والصين ليستا مجرد دولتين صاعدتين، بل هما حضارتان عريقتان تشكلتا حول أنهار عظيمة أسهمت في نشوء الاستقرار البشري المبكر. فقد قامت الحضارة المصرية على ضفاف نهر النيل، بينما نشأت الحضارة الصينية حول النهر الأصفر ونهر اليانجتسي، وهو ما أوجد قواسم مشتركة في نمط التفكير الحضاري القائم على الزراعة ورصد تأثير التغيرات المناخية على تفاعلات المجتمع المختلفة، والتطلع الي الاستقرار ونبذ الفوضى، والتنظيم الاجتماعي المبكر بالاعتماد على التراتبية والمركزية، وتعاظم دور الأسرة واحترام مكانة كبار السن.

وقد أشار الفيلسوف الصيني كونفوشيوس إلى أهمية الاستقرار المجتمعي في بناء الحضارة، حيث قال: "الانسجام هو أثمن ما في الكون".

وهو مفهوم يتقاطع مع الفكر الحضاري المصري القديم الذي قام على فكرة "ماعت" أي التوازن والانسجام، وهو ما يعكس تقارباً عميقاً في الفلسفة الحضارية بين البلدين.

كما عبّر الفيلسوف الصيني لاو تسي عن فلسفة قريبة من هذا التصور حين قال: "رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة". وهي مقولة تعكس فلسفة التدرج في التنمية، وهي مقاربة شكلت أساساً للتعاون التنموي بين مصر والصين منذ مراحلها الأولى.

وتشير العديد من الدراسات التاريخية إلى أن التبادل التجاري والثقافي بين مصر والصين يعود إلى عصور مبكرة، حيث شهدت فترات من التواصل غير المباشر عبر طرق التجارة القديمة، خاصة خلال عصور الإمبراطوريات الصينية المبكرة، مروراً بعلاقات تجارية عبر طريق الحرير، خاصة منذ عهد أسرة هان الصينية، والتي شهدت ازدهاراً في حركة التجارة بين الشرق والغرب.

كما شهدت العصور الوسطى ايضاً نشاطاً ملحوظاً لقوافل طريق الحرير، التي أسهمت في نقل السلع والأفكار والثقافات بين آسيا وأفريقيا، وكان لمصر دور محوري في هذا التبادل، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي.

ومن أبرز الشواهد التاريخية على التواصل المبكر بين الصين وأفريقيا، الرحلات البحرية الشهيرة للقائد البحري الصيني تشنغ خه خلال عهد أسرة مينج في القرن الخامس عشر، حيث وصلت رحلاته إلى سواحل شرق أفريقيا، وأسهمت في تعزيز التبادل التجاري والثقافي بين الصين والقارة الأفريقية، وهو ما يمثل أحد الجذور التاريخية للتواصل الحضاري بين مصر والصين.

وشهد القرن العشرون والقرن الحادي والعشرون تطوراً ملحوظاً في التبادل الثقافي بين البلدين، حيث لعب عدد من المفكرين والمثقفين دوراً في تعزيز التفاهم بين الشعبين. ومن

بينهم المفكر والأديب المصري طه حسين الذي كرس الطرح الثقافي كمدخل "حقيقي" للتفاهم بين الشعوب والتواصل بين الأمم هو السبيل إلى التقدم الإنساني وهي السمة الغالبة في خصائص الشعب المصري الذي هيأته "قيمة موقع بلاده وقوة موضعها " في استيعاب ثقافات وتفاعلات عديدة على مدار تاريخه، وفقاً لما ذهب اليه الجغرافي المصري الراحل جمال حمدان.

كما برز دور المفكر الصيني المسلم محمد مكين الذي أسهم في تعزيز التبادل الثقافي العربي–الصيني، من خلال ترجمة عدد من الأعمال العربية والإسلامية إلى اللغة الصينية، وهو ما يعكس عمق الروابط الثقافية بين العالم العربي والصين.

تعود جذور العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين إلى مايو عام ١٩٥٦، عندما اتخذت مصر قراراً تاريخياً بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، لتصبح بذلك أول دولة عربية وأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية معها. وقد عكس هذا القرار رؤية استراتيجية بعيدة المدى للسياسة الخارجية المصرية، في مرحلة شهدت تحولات كبيرة في النظام الدولي، وصعود حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا.

وقد أسهم هذا القرار المبكر في وضع أسس قوية للعلاقات الثنائية، حيث اتسمت العلاقات منذ البداية بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما عزز الثقة السياسية بين البلدين. كما شهدت تلك المرحلة تنسيقاً ملحوظاً في إطار حركة عدم الانحياز، والتعاون في دعم قضايا التحرر الوطني والتنمية في العالم النامي.

وقد عبّر الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر عن هذه الروح عندما قال: "إن التضامن بين دول آسيا وأفريقيا يمثل قوة حقيقية لتحقيق الاستقلال والتنمية".و وجدت هذه الرؤية صدى واسعاً لدى القيادة الصينية آنذاك، حيث أكد رئيس الوزراء الصيني الراحل شو إن لأي خلال لقاءاته المبكرة مع القيادة المصرية أن العلاقات المصرية–الصينية تمثل نموذجاً للتعاون بين الدول النامية.

وعلى مدى العقود التالية، استمرت العلاقات المصرية–الصينية في التطور، حيث تم الارتقاء بها إلى مستوى التعاون الاستراتيجي عام ١٩٩٩، ثم إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة عام ٢٠١٤ خلال الزيارة التاريخية للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الصين في ديسمبر ٢٠١٤، وهي أعلى مستوى للعلاقات الثنائية بين الدول.

ومثّل إعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والصين في ديسمبر ٢٠١٤ نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الثنائية، حيث وقع رئيسا البلدين وثيقة الشراكة التي تضمنت مجالات واسعة للتعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي.

ومنذ ذلك الحين، شهدت العلاقات الثنائية تطوراً ملحوظاً، حيث أصبحت الصين أحد أهم شركاء مصر الاقتصاديين، وتم إطلاق عدد كبير من المشروعات الصينية في مصر، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والتصنيع.

وقد أكد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في هذا السياق أن: "العلاقات المصرية–الصينية تمثل نموذجاً للتعاون القائم على الاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة".

كما شهدت هذه المرحلة تكثيفاً للزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، حيث حرص السيد الرئيس على القيام بزيارات متكررة إلى الصين، بالإضافة إلى اللقاءات الثنائية المنتظمة مع القيادة الصينية على هامش الفعاليات الدولية.

تتميز العلاقات المصرية–الصينية بدرجة عالية من التفاهم السياسي، حيث تلتزم مصر بمبدأ "الصين الواحدة"، وتؤكد احترامها الكامل لسيادة الصين ووحدة أراضيها، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتايوان وهونج كونج والتبت وسينجيان.

وفي المقابل، دعمت الصين مواقف مصر في العديد من القضايا الجوهرية، وعلى رأسها دعم التنمية وترسيخ الاستقرار في مصر، باعتبارها ركيزة الأمن والاستقرار في إقليم مضطرب، ومكافحة الإرهاب والتطرف، ودعم المواقف المصرية بشأن قضايا الشرق الأوسط، خاصة القضية الفلسطينية.

وقد لاحظت خلال فترة عملي في بكين أن القيادة الصينية تنظر إلى مصر باعتبارها شريكاً استراتيجياً محورياً في الشرق الأوسط وأفريقيا، وهو ما انعكس في مستوى التنسيق السياسي الوثيق بين البلدين في المحافل الدولية.

وقد كانت مصر دائماً في قلب رؤية الرئيسين عبد الفتاح السيسي وشي جين بينغ بأن "التعاون بين الجانبين يقوم على الاحترام المتبادل والتنمية الحقيقية والاستفادة للجميع..

شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في انخراط مصر في الأطر متعددة الأطراف التي تشارك فيها الصين. فقد حصلت مصر على عضوية منظمة شنغهاي للتعاون كشريك حوار في سبتمبر ٢٠٢٢، كما انضمت إلى تجمع البريكس اعتباراً من يناير ٢٠٢٤.

وقد عكست هذه الخطوات تقارباً متزايداً في الرؤى الاستراتيجية بين البلدين، فضلاً عن تعزيز دور مصر في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

يمثل انخراط مصر في مبادرة الحزام والطريق أحد أهم محاور التعاون الاستراتيجي بين البلدين خلال السنوات الأخيرة. فقد كانت مصر من أوائل الدول التي انضمت إلى المبادرة، نظراً لما توفره من فرص كبيرة لتعزيز التعاون في مجالات البنية التحتية والربط اللوجستي والتجارة والاستثمار.

وتتوافق مبادرة الحزام والطريق بشكل كبير مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دور مصر كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية. ولاحظت اهتماماً كبيراً من المسؤولين الصينيين بتطوير التعاون مع مصر في إطار المبادرة، خاصة في ضوء الموقع الاستراتيجي لقناة السويس.

وتمثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أحد أبرز نماذج التعاون المصري–الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق. وقد شهدت المنطقة الصناعية الصينية في العين السخنة نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث تم إنشاء عدد من المشروعات الصناعية المشتركة.

وقد قمت بعدد من الزيارات لهذه المنطقة وكذلك مقار الشركات الصينية المتعاملة مع مصر بالمقاطعات الصينية المختلفة، حيث لاحظت حجم الاستثمارات الصينية المتزايدة، والدور الذي تلعبه في دعم التصنيع ونقل التكنولوجيا وقد لاحظت أيضاً اهتماماً متزايداً من الشركات الصينية بالاستثمار في مصر، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والتصنيع المشترك ولمست عن كثب الثقة والمحبة التي تجمع بين الجانبين بما يدعو لمزيد من التوسع في هذه الشراكات في السنوات المقبلة حيث ستمثل الاستثمارات الصينية في مصر أحد أهم مجالات التعاون الواعدة، لاسيما نقل التكنولوجيا التصنيع المشترك في قطاع السيارات الكهربائية وأجهزة الاتصالات ، والطاقة المتجددة ، والزراعة الحديثة والهجينة، والتكنولوجيا الرقمية.

خلال فترة عملي سفيراً لمصر لدى الصين، عكفت على تنفيذ توجيهات القيادة السياسية، ومعي طاقم دبلوماسي وإداري علي قدر كبير من الانضباط والمهنية. شهدت العلاقات الثنائية زخماً كبيراً، لاسيما بعد تعافي دول العالم تدريجياً من جائحة "كورونا" ...حيث تم تنظيم عدد كبير من الزيارات المتبادلة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي. وتوجت تلك الفترة بزيارة السيد عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية لبكين كضيف شرف لمؤتمر المنتدى العربي الصيني في مايو ٢٠٢٤، وكذلك زيارتين للدكتور مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء في أكتوبر ٢٠٢٣ وسبتمبر ٢٠٢٤، علاوة على تبادل الزيارات الوزارية رفيعة المستوي.

كما تم العمل على تعزيز التعاون بين المقاطعات الصينية والمحافظات المصرية، وتنظيم عدد من الزيارات المتبادلة، بما أسهم في تعزيز الاستثمارات المشتركة. كما تم العمل على

زيادة الاستثمارات الصينية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، باعتبارها أحد أهم مراكز التعاون الاقتصادي بين البلدين، بالإضافة الي استكمال مشروع حي المال والأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع القطار الكهربائي لمدينة العاشر من رمضان كما تم تعزيز التعاون تطوير الموانئ وشبكات النقل والطرق، بما عزز من دور مصر كمركز لوجستي عالمي.

كما تم العمل على تعزيز السياحة الصينية إلى مصر، واغتنام شغف الشعب الصيني بالحضارة المصرية القديمة، وشهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في عدد الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين.

هذا، ويكتسب التعاون المصري–الصيني أهمية متزايدة في إطار انتماء البلدين إلى دول الجنوب العالمي، حيث يتقاسمان رؤية مشتركة لتعزيز التعاون بين الدول النامية، ودعم نظام دولي أكثر توازناً وعدالة. فكل من مصر والصين ينطلقان من خبرة تاريخية وحضارية طويلة، ومن تجربة تنموية تسعى إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، وهو ما يفسر التقارب المتزايد في مواقف البلدين تجاه القضايا الدولية الكبرى.

وفي هذا السياق، يمثل انضمام مصر إلى تجمع البريكس اعتباراً من يناير ٢٠٢٤ خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون بين البلدين في إطار أوسع يضم الاقتصادات الصاعدة، حيث يفتح هذا الانضمام آفاقاً جديدة للتعاون في مجالات التمويل التنموي، والتجارة البينية، والاستثمار، والتصنيع المشترك، فضلاً عن تعزيز دور مصر كمركز إقليمي للتعاون الاقتصادي بين الصين وأفريقيا والشرق الأوسط.

كما يعزز هذا الإطار فرص التعاون بين مصر والصين في المؤسسات المالية المرتبطة بالبريكس، بما في ذلك بنك التنمية الجديد، الذي يمثل آلية مهمة لتمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول النامية. ويمكن لمصر الاستفادة من هذه الآليات لتعزيز مشروعاتها الكبرى، خاصة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومشروعات الطاقة المتجددة، والربط اللوجستي.

وعلى المستوى الأفريقي، يحرص البلدان على تعزيز التعاون في إطار منتدى التعاون الصيني–الأفريقي، الذي يمثل منصة رئيسية لتعزيز الشراكة بين الصين والدول الأفريقية. وتلعب مصر دوراً محورياً في هذا الإطار بحكم موقعها الجغرافي ومكانتها السياسية والاقتصادية في القارة الأفريقية، فضلاً عن خبرتها في مجالات البنية التحتية والطاقة والتنمية الصناعية.

كما تشارك مصر والصين بفاعلية في منتدى التعاون العربي–الصيني، الذي يمثل إطاراً مهماً لتعزيز التعاون بين الصين والدول العربية في مجالات الطاقة والاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والتبادل الثقافي. وفي هذا السياق، تلعب مصر دوراً محورياً باعتبارها جسراً استراتيجياً يربط الصين بالعالم العربي وأفريقيا.

ويعكس هذا التعاون متعدد الأطراف رؤية مشتركة بين مصر والصين لتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي، خاصة في ظل التحديات الدولية الراهنة، مثل التغير المناخي، وأمن الغذاء، وأمن الطاقة، والتنمية المستدامة، وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي.

ويأتي هذا التوجه متسقاً مع الفلسفة الحضارية المشتركة التي أشار إليها الفيلسوف الصيني كونفوشيوس عندما قال" :الحكمة تكمن في البحث عن الانسجام وسط التنوع"، وهي رؤية تعكس جوهر التعاون بين دول الجنوب العالمي.

وفي هذا الإطار، يمكن أن يشكل التعاون المصري–الصيني نموذجاً عملياً للتعاون بين دول الجنوب العالمي، يقوم على المصالح المشتركة والتنمية المتبادلة واحترام الخصوصيات الحضارية، بما يعزز دور البلدين في تشكيل نظام دولي أكثر توازناً وعدالة، ويمنح العلاقات الثنائية بعداً عالمياً يتجاوز الإطار التقليدي للتعاون الثنائي.

أتطلع ان اري مزيدا من الإنجازات خلال الأعوام القادمة في التبادلات الشعبية من خلال الاهتمام بالسياحة الثقافية والتاريخية، وبناء القدرات للنهوض بالكفاءات الفنية المصرية في مجال التصنيع عالي الجودة وتطوير التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي خاصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة، وكذلك تكثيف تعليم اللغات العربية للصينين والصينية للشباب المصري والتي قطعت فيها الجامعات المصرية ومراكز كونفوشيوس شوطا كبيراً و النظر في إنشاء مراكز مشتركة للدراسات الحضارية المصرية الصينية ، وتعزيز الترجمة بين اللغتين العربية والصينية.

إن العلاقات المصرية–الصينية ليست مجرد علاقات بين دولتين، بل هي امتداد لحضارتين عريقتين، نشأتا على ضفاف أنهار عظيمة، وتلاقتا عبر طرق التجارة القديمة، وتواصلتا عبر القرون وهما حالياً أمام فرصة تاريخية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة لتخدم مصالح الشعبين وتسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية العالميين.

بدأت مصر والصين هذه الرحلة بشكل رسمي منذ سبعين عاماً، وقطعتا مسافة كبيرة في " رحلة الاف الأميال" ، واصبح البلدان والشعبان أكثر قرباً وتضامنا من أي وقت مضي ..

وها هما اليوم تواصلان المسير نحو مستقبل مشترك أكثر ازدهاراً واستقراراً للشعبين الصديقين.